

ثقافة الذاكرة وسياساتها في الشرق الأوسط العربي

سون هوغبول (*)

ترجمة: منير السعيداني

دفعت، خلال العشرية الأخيرة، ضغوطٌ من أجل توخّي الليبرالية السياسية، نتجت من سياقات التغيّر في السياسات الدولية، ومن مسار برشلونة، كما من تنامي المجتمع المدني والإعلام المستقل في البلدان العربية، عدداً متزايداً من الفاعلين المحليين والدوليين إلى المساهمة في رواية ما جدّ من أحداث عنف في المتوسط العربي خلال الحقبة ما بعد الاستعمارية. من خلال اللوحة التي يرسمها لدراسات الذاكرة في البلدان العربية، يقدم هذا المقال عرضاً مقارناً لسُبل مفهمة الثقافة الجديدة الخاصة بالذاكرة، وكذا سياساتها، معتمداً رئيسياً على أمثلة من السودان والمغرب والجزائر ولبنان وفلسطين والعراق وسورية. وعلى الرغم ممّا بين مسارات هذه البلدان العربية التاريخية من تباين كبير، يُبرز هذا المقال ما هو مشترك بينها، حتى يساعد على فهم الحقل الجديد على نطاق كامل المنطقة. ففي البلدان التي يغطّيها، وخلافاً للأوضاع العربية التي اتسمت فيها سياسات الذاكرة بالخصوبة، أخرجت النزاعات المسلحة وحقب القمع إلى السطح احتجاجاً سياسياً وثقافياً تمحور حول قضايا الاعتراف بالذنب، والتمثّل التاريخي للعنف، والحق في إحياء ذكريات أوضاعه. وعلى الرغم من تعاظم أهمية هذه القضايا، ظلّ البحث مُقَصّراً في تناولها وأسيء فهمها.

تُمثّل ذكارات العنف ظواهر اجتماعية متعددة الأوجه، وكثيرة الاستتبعات على الأفراد، وعلى المجتمعات. الذاكرة في معناها البسيط هي ما للبشر من ملكة مركزية تجعل الوجود متصلاً عبر الزمن، ومن خلالها نفاوض تجارب الماضي والحاضر، ونجدّد هويّاتنا الفردية والجماعية (Huyssen, 1995: 1-31). وتُفسّر الدلالة الانفعالية والوجودية للذكارات على المستوى الفردي أهميّتهما المركزية ضمن السياسات الحديثة. فمنذ ظهور الأمة – الدولة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تم استخدام مفهوم الذاكرة الجماعية على نطاق واسع بوصفها راسمة أولية لعلامات الهوية، واصطلاحاً سياسياً مُشرّعاً للسيادة الوطنية (Anderson, 1991, and Olick, 1998). ويمكن، إلى حدّ بعيد، الربط بين ما تمّ خلال السنوات الخمس الأخيرة من انشغال بسياسات الذاكرة والأثر البالغ للمحرقة اليهودية

ومحّن نورمبورغ (Olick, 1998: 380). وقد استوجب ما جدّ مؤخراً من انهيار أنظمة تسلطية، وما رافقه من مسارات التحول من حكم الحزب الواحد إلى الديمقراطية، تصفية الحساب مع الذاكرة، وانتهى إذاً إلى وضعها في المقدمة من الاهتمامات السياسية في العديد من أنحاء العالم. وعلى ما تُظهره النُدرة النسبية للدراسات المتعلقة بالذاكرة الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، فقد جانب الاهتمام بثقافة الذاكرة وسياساتها الدراسات الشرق أوسطية إلى حدّ بعيد^(١).

توجد مؤشرات على أن الوضع بصدد التغيّر^(٢). فقد شهدت العشرية الأخيرة نقاشات مكثّفة داخل البلدان العربية وخارجها حول التحول السياسي وإرساء الديمقراطية، أبرزت الحاجة الملحة إلى توحّي طرق في التصرف في ميراث العنف السياسي. وركّزت بلدان عربية مؤسسات قضائية (مثل المحاكم شبه الدولية في العراق ولبنان) وتنويعات من هيئات الحقيقة والمصالحة (في الجزائر والمغرب)، فيما وضعت أخرى مبادرات رسمية لمعالجة «قصور الذاكرة» البادي. أما من الأسفل، فقد ساهم فاعلون محليون من خارج سياق الدولة، منهم منظمات غير حكومية وقدامى المساجين السياسيين، وجلادون سابقون، وصحفيون محققون، وفنانون، وأكاديميون، في رواية أحداث كانت قبلُ تعتبر مُحَرَّمَةً، وتلك هي الأنشطة والتعبيرات التي أشير إليها في هذا المقال على أنها ثقافة الذاكرة. أخيراً، اشترك فاعلون دوليون، مثل محكمة الجنايات الدولية، والمنظمات غير الحكومية العابرة للقوميات، ومبادرات الحوار التي شجّعت عليها الدول، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، في رواية ما تمّ من عنف، وفي الاحتجاج باسم الذاكرة عامة.

أُنْتُجَت أدبيات الذاكرة الاجتماعية في البلدان العربية على أيدي الأنثروبولوجيين خاصة من ناحية، وعلى أيدي علماء السياسة الذين عبروا إلى الدراسات الثقافية من ناحية ثانية^(٣). ويعكس هذا الانفتاح على النظر إلى الذاكرة على أنها حقل اجتماعي يشمل مظاهر قانونية وسياسية وثقافية ونفسية ما تتسم به الدراسات الشرق أوسطية من ميل نحو التداخل بين الاختصاصات. هذا حقلٌ وليدٌ، وهو ما يعني أن مسائل المنهج والنظرية والتأريخ ما تزال من غير حلٍّ. عامّةً، أولى الأساتذة ذوو الملمح الأنثروبولوجي اهتمامهم إلى البارديغيمات الدولية التي تتجسّد فيها مقولات من قبيل الحقيقة والمصالحة والضحايا. وتتعاطف دراسات من قبيل التي أجرتها لآله خليلي تحت عنوان: **أبطال فلسطين وضحاياها**، وتلك التي أنجزتها سوزان سليوموفيتش تحت عنوان: **أداء حقوق الإنسان في المغرب**، مع ما يكابده ضحايا عنف الدولة، ومع بحثهم عن الاعتراف والتعويض، ولكنها

(١) تهمل أغلب الأعمال المقارنة البلدان العربية، في حين تولي اعتباراً لحالات هامشية إلى حدّ ما، مثل فنلندا وأستراليا (Ashplant, Dawson and Roper, 2000, and Sivan and Winter, 1999)، ويُعتبر إهمال الشرق الأوسط مؤسفاً أكثر بالنظر إلى الكمّ الوفير من الآداب المكتوبة حول الذاكرة والصدمات النفسية وقول الحقيقة.

(٢) تركّز الآداب الوليدة حول الذاكرة الاجتماعية في الشرق الأوسط على لبنان وفلسطين وإيران (Khalili, 2007; Swedenburg, 1995; Sa'di and Abu-Lughod, 2007; Sayigh, 1994; Slyomovics, 1998; Davis, 2005; Varzi, 2006, and Saunders and Aghaie, 2005).

تُساوئ بناءات الخطاب التي تستند إليها أفعالهم مثلها مثل تلك التي تستدعيها إجابات بعض الدول الذكية الراغبة في التلاعب على المجتمع المدني (Khalili, 2007, and Slyomovics, 2005). بُني المقال الحالي على نفس روح التعاطف المتشكك. ويضطلع التشكك بدور العقار المضاد لانتظارات العلاج البديل الكوني التطبيق، وما تغلفه السيرة السياسية من تغيير واستخدامهما المخادع من قبل الأنظمة العربية.

أعتقد أنه من الضروري البدء بموقع مسارات الروايات التي تُسند الفعل السياسي وتمكّن منه. وعليه، ينبغي أن تكون دراسات الذاكرة توثيقاً نسبياً يساعد على انبثاق سياسة جديدة تجاه العنف والحقيقة والمصالحة في الشرق الأوسط في سياق التاريخ العربي الحديث. وكما تقدّم، أعتقد أن هذه السياسات تهم مجموعة واسعة من فاعلي المجتمع المدني والدولة، وصولاً إلى المستوى الدولي، وأن ظهورها مرتبط بالتحرر السياسي (الحقيقي والمحسوس) المتنامي منذ منتهى الحرب الباردة. وبدلاً من أن أقدم تحليلاً مُفصّلاً للحالات المخصوصة^(٤)، سوف أثير عدداً من الأسئلة حول هذا الحقل الجديد. لماذا بدت الذاكرة على أنها انشغال مركزي في المجتمعات العربية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين؟ ما العلاقة القائمة بين روايات العنف المتنوعة وسيرة التغيير السياسي في الشرق الأوسط المعاصر؟ هل تعزّز روايات العنف المنشورة للعموم الشرعية السياسية للأنظمة القائمة أم تُواجهها بالتحدي؟ وهل تقوّى سياسات الذاكرة الجديدة بذاتها على تحقيق طموحاتها في المعالجة وفي تيسير الانتقال الديمقراطي؟

أولاً: من سياسات «كما لو» إلى سياسات الذاكرة

على الرغم من كون ثقافة الذاكرة وسياساتها، وما تم الاعتناء به منهما ضمن الدراسات الشرق أوسطية، حقلاً جديداً، فإن القول بحداثتهما مبالغ فيه. ليس الجديد استخدام الذاكرة في أغراض سياسية، بل الشكل الذي يتخذه ذلك، وهو المتسم بالتفاعل بين مستويات ما تحت الوطني والوطني والدولي. كما يبدو التركيز على ذاكرة العنف أكثر من الذاكرة التاريخية ظاهرة معاصرة حصراً. شُرّع للوطنية تاريخياً بأنواع عدة من الخطابات حول الذاكرة التاريخية، وتوجد ضمن مدونة الآداب المكتوبة حول انبثاق الوعي الوطني في الشرق الأوسط نزعة نحو التركيز على فترة التكوّن بلغت حدّ التضخم في فترة ما بعد الاستقلال (Gershoni and Jankowski, 1997a: xiv). لقد بحث الأساتذة في جذور الوطنية وتطورها في شرق المتوسط العربي عبر قراءة منتقاة للتاريخ الاجتماعي (Gershoni and Jankowski, 1997b, and Khalidi, 1991)، ولكن مقاربات مماثلة لفترة ما بعد الاستعمار ظلت قليلة^(٥). كانت أشكال الوطنية العربية تُبتدع عبر بناءات من الاستمرارية مع الماضي ما قبل

(٣) (Dakhli, 2002; Khalili, 2007; Saunders and Aghaie, 2005; Slyomovics, 2005; Makdisi and Silverstein, 2006b, and Sa'di and Abu-Lughod, 2007).

(Haugbolle and Hastrup, 2009).

(Shryock, 1997; Dakhli, 2002, and Longva, 1997).

(٤) أَسْتَشْهَدُ فِي مَا يَهْمُ ذَلِكَ بِالْمَرْجِعِ التَّالِي:

(٥) مع وجود استثناءات مهمة، منها:

الاستعماري (Salamandra, 2004: 17, and Armbrust, 1996: 28-29)، وهي البناءات التي مثّلت إلى حدّ بعيد ردوداً أفعال على القطع مع تجارب الاستعمار والحداثة. ولكن من الواجب إيلاء الاعتبار كذلك إلى القطيعات التاريخية للفترة ما بعد الاستعمارية التي تَمّت في فترات أكثر قرباً، أي ما طال بآثاره البلدان العربية منذ الاستقلال من تلك الحروب والحروب الأهلية والعنف المؤسّس. وعلى الرغم من تحبّذ الخيال الوطني للتاريخ الأسطوري، فقد واصلت السرديات الوطنية التطور بما جعلها تُدمج ذكريات أحداث أكثر قرباً، وتبتدع معاني جديدة للأساطير القديمة. ويمكن لدراسة ذكريات الأحداث القريبة أن تزوّدنا بمعرفة حول تطور النزعة الوطنية (Nationalism) في التاريخ (على خلاف الأساطير المؤسّسة للميراث القديم ومعارك الاستقلال ذات الزمن الثابت) من ضمن تنويعه من المناظير الاجتماعية تشمل ما يتعلق بالجماهير والنخب وفاعلي الدولة. تُنتج مثل هذه المقاربات، من غير شك، صورةً عن مشهد الذاكرة الاجتماعي هي أكثر غنى بالتفاصيل مما ترسمه التمثيلات المتمركزة حول الدولة لوصفيات الوقائع. وليس ذلك بالشئ الهين، ذلك أن الذاكرة الوطنية، على ما تُعدّل وتُنسج ويُعاد إنتاجها في المجتمع، تَجِدُ مادّتها في الكوارث والصدمات التي تعجز عن التقاطها المَجَارِزُ الانتصارية التي تصدر عن الرسميين، وعن الخيال التاريخي الذي تُروّج له الدولة، مما يستوجب بنّها عبر قنوات أخرى. تكمن في ذكريات العنف قوّة تفويض ممكنة للأساسات الخطابية للأمة – الدولة، بحيث تكون المساهمة في روايتها على الغالب عملاً بالغ التسيّس.

لم تُبتدع براديفغات الذاكرة الوطنية في القرن العشرين عبر سيرورات تتّجه من الأعلى نحو الأسفل حصراً. ففي بعض البلدان، مثل فلسطين، كان تكوّن الأساطير الوطنية من خلال علاقة جدلية بين النخب ومجموعات أقلّ أثراً (Lockman, 1997)، وفي مواضع أخرى، مثل العراق، كانت النخب وسيطرتهن على دولة بيروقراطية معقلنة العامل الأهمّ في تكوّن النزعة الوطنية (Zubaida, 2002). وفي الحالتين تدعّمت الأساطير التي بُنيت خلال النصف الأول من القرن العشرين، وتمّ التصرف فيها عبر ما وُضِعَ مسؤولو النظام والنخب الثقافية من نظم التربية والدعاية خلال النصف الثاني من القرن. لهذا التطور من الابتداع إلى التدعيم بعض ما يُوازيه في الغرب، على الرغم من اتباع تاريخ الوطنية والذاكرة الوطنية في الشرق الأوسط العربي مسارات مختلفة عن تلك التي كانت في أوروبا الغربية، حيث، كما يتفق على ذلك العديد من الكتاب، استبقت الأمة الدولة الوطنية (Olick and Robbins, 1998: 38). وعلى خلاف ذلك، كان تطوّر أشكال الوطنية العربية سابقاً لتشكّل الدولة، وكثيراً ما ناقض ما هندسته القوى الاستعمارية من حدود مفروضة. ومنذ بعثها، كان على البلدان العربية إذاً أن تخرق، أو أن تحوّر، الهويات القبلية والإثنية أو الطائفية المحلية، وما شاكل العروبية مثلاً من مفاهيم السيادة القومية الإقليمية الباحثة عن ترسخ على الأرض. ونتيجة لذلك، كان على البلدان العربية «المركّبة» التي انسلت من الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩١٨ أن تبني هويّات وطنية راسخة فيما كانت تطوّر مؤسساتها (Wedeen, 1999: 15-16). ويمكن لذلك أن يُيسّر لنا فهم السبب الذي جعل دولاً عربية كثيرة تُنمّي، بعد انقضاء زمن وجيز على الاستقلال، أنظمةً تسلطيةً شديدة قوّتها القاهرة مقابل ضعف شرعيّتها، تلك الدول التي كانت تعبيراً ذاكرتها الوطنية المختارة هي الدعاية المبتوثة ضمن

كتب التاريخ والصحف ومحاكم الدولة والجامعات والحكومات وفي إنتاج المجال عموماً (Saunders and Aghaie, 2005: 22-25, and Ayubi, 1995).

تواصل اليوم سرديات التاريخ في تنويعات الوطنية العربية الرسمية التَّشكُّل في المجازات ما بعد الاستعمارية العربية المصوّرة للتاريخ العربي والإسلامي وما قبل الإسلامي، وللميراث اللغوي والثقافي، وللنضال ضد الأجنبي (Dawisha, 2003; Gershoni and Jankowski, 1997a; Khalidi, 1991, and Tibi, 1997). ولكن إشارات كثيرة تدلّ على أنها لا تتناسب كلياً مع الذاكرة المعيشة للسكان، وعليه فإن الربط المأمول بين الذاكرة الوطنية (ذاكرة السكان الحيّة) والدولة مفقود عملياً، وعلى الأخص في تلك الدول التي تفتقر، مثل سورية والعراق، إلى تقاليد راسخة في بناء الدولة في فترة ما قبل الاستعمار، حيث فشلت الدعاية الوطنية في ابتداء جماعات متخيلة مقنعة. ففي سورية، يلاقي توقُّ الدولة إلى سلطة كلية ربيّة واسعة، فيما يواصل السوريون إبداء دعم يتجاوز الخوف من الاعتقال والتعذيب للتطلع نحو انتفاء عنف الدولة التي تحظى بشيء من الخضوع في المجال العمومي. كان نتيجة ذلك مجالٌ عمومي وطني تملأه بلاغةٌ خاويةٌ يُبدي لها الناس امتثالاً «كَمَا لَوْ» كانوا مصدّقين فعلاً للشعارات النارية، كما بيّنت ذلك ليزا ويدين (Wedein, 1999: 67-68). تستدعي سياسة «كما لو» الانتفاض، وخاصة في مجالات الثقافة والمثقفين. إن ذكريات السجن شكلٌ من أشكال المقاومة الثقافية هذه التي تسعى إلى تحدّي ما تسرده دول ما بعد الاستعمار حول الشرعية (Haugbolle: 2008a and 2009, and Cooke, 2007). ينسف الصمّت الذي يلفّ عنف الماضي والحاضر مصداقية الدولة، إذ يتعلق بالتاريخ والميراث الوطني أيضاً، وكما تُبيّن دراسة حديثة للذاكرة الوطنية في العراق، لم تعزّز سنوات من الدعاية البعثية ذاكرةً مشتركةً (Davis, 2005). لقد طوّر حزب البعث ذاكرةً تاريخيةً معزولةً ركّزت على تراث بغداد السنيّ، وعلى الجذور السامية (ومن ثمة السنيّة) لعراق ما بين النهرين... إلخ، وذلك بهدف دعم حكم صدام حسين المتسلّط. استخدم الحزبُ التاريخَ ليزرّ المجموعات التي عدّها معاديةً له، مثل الشيعة والأكراد والشيوعيين عبر ربطهم بأعمال «لاوطنية» من الماضي (Davis, 1999: 148-199). من دون مفاجأة، ردّت هذه المجموعات مُدافعةً عن نفسها تجاه هذه الاتهامات، ولم يكن لسنوات القمع إلا أن زادت من تصميمها على إنكار تمثيلات التاريخ والهوية الرسمية ومناهضتها كلّما كان ذلك ممكناً. في المحصّلة النهائية، ربما كان استخدام صدام حسين الدعائي لذاكرات العنف فعّالاً في دعم نظام الخوف الذي أنشأه، ولكنه لم يكن كذلك في طبع آثار ثابتة. وعند انهيار النظام، سنة ٢٠٠٣، دخلت ذاكراتُ الأكراد والشيعة المضادة إلى المجال العمومي راغبةً في الثأر. وكما بيّن ذلك المرآشي وكيسكين، جعل ميراثُ هذا النزاع الاجتماعي غير المفضوض، والعنفُ الإثني المتواصل، سيرورة الحقيقة والمصالحة في عراق ما بعد إسقاط صدام حسين مستحيلةً تقريباً (Al-Marashi and Keskin, 2008).

ربما كان العراق أكثر الأمثلة وضوحاً على سقوط نظام وسردية ذاكرته، ولكن الضغوط على صياغات الذاكرة المتمركزة حول الدولة في بلدان عربية مختلفة، أدى إلى مناهضة وطنية التاريخ التطوري (في مقابل غير المتغيّر)، وخاصة أن تعاقب الحكّام، واستتباب السّلم، وتغيّر النظام، أحدثت القطيعات الضرورية لمثل تلك المناهضة. ففي المغرب، فتح

موت الملك الحسن الثاني في عام ١٩٩٨ الباب لما طال منعه من النقاشات حول العنف السياسي الذي تمّ في ظل نظامه (Slyomovics, 2005). وفي الجزائر، أفرزت نهاية الحرب الأهلية بين الإسلاميين والدولة في بدايات العشرية «مسار حقيقة ومصالحة» راقبتة الدولة بشدة صارمة (Joffé, 2008). وفي لبنان، فرّخ ما شابه سقوط النظام الموالي لسورية في ٢٠٠٥ ذكريات مضادة تحدت النظرات، مسبقة القبول للماضي، وفتحت حقل الاحتجاج السياسي حول الذاكرة (Haugbolle, 2006)، وقد كان ذلك حاسماً إلى الحد الذي عكس آراء ونقاشات تشكلت في المجتمع طوال سنين عديدة. لا يبتدع التحول السياسي نقاشات من فراغ، ولكنه، ببساطة، يُظهر إلى السطح على الغالب تأويلات متنوعة لسرديات عنف كانت موجودة في مجالات عمومية أقل بروزاً. عملياً، يؤدي تنامي النفاذ إلى المعلومة ووسائل التعبير والمشاركة السياسية في كل البلدان العربية إلى دخول متدرج لنظرات «حميمية» للماضي مؤسساً لنقاش عام، وهي بذلك تتحدى سرديات الذاكرة الوطنية المتمحورة حول الدولة. وتتم سيرورات التحول هذه بصفة عامة عبر إنتاج ثقافي يجعل من الضروري دراسة الحقيقة والمصالحة على أنها ظاهرة تتجه في عملها من الأعلى إلى الأسفل، ومنه إلى الأعلى في آن معاً.

تُرشدنا مقارنة تطور ثقافة الذاكرة وسياساتها في الشرق الأوسط بما جدّ في مناطق أخرى من العالم إلى دروس أخرى، حيث يُظهر احتكار البلدان العربية المتهاوي لصياغة الذاكرة التاريخية بعض التماثلات مع تاريخ غرب أوروبا. فقد حدث تغير مماثل في الغرب، بحسب بيار نورا (Pierre Nora)، حينما تنازلت الدولة عن السلطة لفائدة المجتمع خلال القرن التاسع عشر (Nora, 1989). واليوم وسم تراجع الوطنية أغلب الدول الأوروبية التي كانت اتخذت الذاكرة دعامة لها، بما يسميه «ندوب الذاكرة»، أي علامات خارجية بدلاً من المعاني الضمنية المسلّم بها (Olick, 1998: 379). ويدعي نورا أن الهوس الشعبي بالتاريخ في العديد من المجتمعات الغربية اليوم يمثل في حقيقته متلازمة (Symptom)، على أننا افتقدنا الإحساس بالذاكرة التاريخية، واستعصنا عنها بتمثيلات ماض صُمم للاستهلاك بدلاً من الشرعية المؤخدة، وهو ما أفصحت عنه صياغته الشهيرة التي تقول: «نحن نُكثر من الحديث عن الذاكرة لأنه لم يبق لنا منها إلا القليل» (Nora, 1989: 7).

يتحدث العرب عن الذاكرة هم أيضاً لأنها محل تهديد، لا من طرف تشتت ما بعد الحداثة الاجتماعي والتعددية الثقافية، كما هو الحال في أوروبا، بل من قوى العولمة الاقتصادية والثقافية الخارجية والميراث الداخلي للعنف غير المقيد والدعاية الجوفاء. ففي ما وراء واجهات دعاية الدولة ومظاهر المشاركة، ربما كانت الذاكرة الاجتماعية في البلدان العربية قريبة الشبه بما أسماه أندرياس هويسن: انتشار الذاكرة «الفوضوي والمجزأ والمعوم» في الدول الغربية (Huyssen, 1995: 7). والحقيقة أن سياسات «كما لو» هي أيضاً علامة على أن المعاني لا تُتَبَنَّى بالتسليم العفوي. فإذا ما كان يستعاض حقاً عن سياسات «كما لو» بسياسات جديدة للذاكرة، فلربما تمت صياغة الوطنية في المستقبل بطرق قد تجعلها أكثر مُناسَبةً للتجربة المعيشة. يستخدم الفنانون والنشطاء والسياسيون العرب اليوم الذاكرة، وخاصة ذكريات عنف الدولة، من أجل تحديّ الروايات الرسمية للذاكرة التاريخية وشرعية النظام، وكثيراً ما يتخذ ذلك أسلوباً متفائلاً. وكان من نتيجة هذا الانتقال من سياسات «كما لو» إلى

سياسات الذاكرة أن هذه عاودت البروز بوصفها محلاً لتنافس في المجال العمومي، يتخذ، بحسب ما يفترض من مقتضيات المجتمعات المعنوية، أشكالاً مختلفة. في بلدان مثل الجزائر والمغرب تسعى الدولة إلى إقرار سرديات عمومية للعنف السياسي الذي جدّ في الماضي، وفي الدول التي لها تاريخ يحضّر فيه التسلط والدعاية بقوة أكبر تتفاعل خطابات الأنظمة المهلهلة والشعارات المهترئة التي أفقدتها عنفها هي ذاتها شرعيّتها مع ذكريات شخصية وتأويلات تاريخية تنتجها المجموعات والأحزاب. فقد تشكّلت سياسات الذاكرة في عراق ما بعد صدام حسين تدريجياً من خلال التنافس بين الهويات الطائفية التي كتمها بشدة حكم الحزب الواحد الواقع تحت الهيمنة السنيّة (Shadid, 2005). عندما تراخى النظام في احتكاره للذاكرة، دخلت ذكريات الأحداث القريبة المَهْمَلَة والمكتومة إلى المجال العمومي وتسيّست. وكذلك سياسات الإنكار ومحو الذاكرة مُسَيَّسة هي أيضاً من دون شك، وإن بطرق مخفية، ولكن من شأن سياسة معلنة للذاكرة أن ترسّخ الحياة العمومية وتثقلها بالنزاعات المكبوتة. وفيما يمكن أن تؤدي هذه الطريق إلى المصالحة وإضفاء الصبغة الديمقراطية في بعض المواقع، فإن العكس يظل بالتساوي مُرَجَّحاً للتباغض والثأر وتجدد العنف.

ثانياً: قصور الحقيقة والمصالحة

ما الذي يحدث عندما يشرع مجتمع في مشاركة أكثر تحراً في مفاوضات الذاكرة الوطنية؟ ما الذي يحدث عندما تدخل ثقافات الذاكرة التي كانت محظورة منطقة تشارج السياسات الوطنية والعالمية عبر إظهار مدى ترويج قوى اجتماعية متنوعة لسردياتها حول العنف واستخدام الذاكرة بوصفها تعبيراً سياسياً؟ تشير الدراسات الحديثة إلى عدد من الأجوبة، لا يمكن تلخيص أية واحدة منها على أنها «كسر لدورة الكراهية»، أو «انفتاح ديمقراطي»، أو «مشاركة»، أو أي شيء آخر موصوف في النظريات السياسية المعيارية (Minow, 2002). وبدلاً من ذلك، يبدو دخول ذكريات الماضي المحتجة إلى المجال العمومي متجهاً إلى الاقتراب من احتجاج سياسي تتبادلته مجموعات اجتماعية وسياسية مختلفة ضد تأويلات بعضها البعض واستراتيجياتها وسردياتها. منظوراً إليها من وجهة أخرى، ليست سياسات الذاكرة متعلقة بقراءة تاريخية للماضي، بل باستخدامه لغايات سياسية. ومثلاً بمثل، ثبت أن الحقيقة والمصالحة ذاتهما، وبصرف النظر عن كونهما سيرواً مرغوباً فيها كونياً، تصبحان تعبيراً تُستخدم في أجندات سياسية معينة.

ليس الشرق الأوسط في ذلك، كما هو عليه الأمر في غيره من الاعتبارات، فريداً. فقد انتهت إلى الاستنتاج نفسه أغلب الدراسات التي اهتمت بتشكيلة وافرة من محاولات الدفع نحو التجدد القومي، وبما شمل مجتمعات ما بعد عنف الدولة في أفريقيا الجنوبية وآسيا وأفريقيا وأوروبا (Ashplant, Dawson and Roper, 2000; Barahona de Brito, 2001; Humphrey, 2002, and Phelps, 2004). أظهرت العدالة الانتقالية طريقتين في التعاطي مع الماضي، تعتمد الأولى جهداً في مواجهة ميراث العنف بوصفها أساس تطوير المصالحة، بدلاً من ملاحظة مقترفيه طلباً للعدالة، فيما يضع النموذج الثاني عبء تحقيقها على كاهل المحاكم. لقد نُصِّبَت أول هيئات الحقيقة والمصالحة في الأرجنتين والتشيلي خلال الثمانينيات، وخلال

التسعينيات جعلت تجربة جنوب أفريقيا الحقيقة والمصالحة نموذجاً ناجحاً لما بعد فضّ النزاعات. يسمح قول الحقيقة بسرد ماضي العنف من جديد، سواء أكان ذلك برفع السرية عن وثائق رسمية أم عبر حصص الاستماع العمومية. ويعتبر تثبيت الحقيقة جزءاً من كتابة سردية كبرى جديدة من أجل إعادة بناء الأمة، رافعاً صوت الضحية إلى مصاف الحقيقة، ومعلنناً بذلك أنه يُمكن للأصوات في البلد المعني أن تُسمَعَ وتُتَمَنَّى. تقارير الحقيقة متعددة الأصوات، وهي تُكسب المجتمع وجهاً إنسانياً تعديداً، وربما ديمقراطياً، وعبر التشديد على تعددية الأصوات والسرديات الشخصية يُعلن سرد الحقيقة ما يلي: «نحن نأخذ هذه الحقائق على أنها تحمل إثباتاتها في ذاتها»، كما يعلن أن البلد المعني لن يقبل بمثل هذا الأذى في المستقبل (Phelps, 2004: 81).

تسعى هذه العروض المشهدية (Spectacle) إلى إدماج «المهزومين» ضمن الجماعة الأخلاقية عبر تطهّرهم من جرائمهم مقابل الغفران والعفو. بعض هيئات الحقيقة، مثل التي قامت في جنوب أفريقيا، لا تمنح العفو آلياً، وبدلاً من ذلك دُعِيَ الجلادون إلى الإعلان عما اقترفوه من جرائم، ثم التقدم بطلب العفو. على أن الوجه العقابي لهيئات الحقيقة محدود، فقد أوقع العقاب بعدد محدود جداً من الناس لدى كل واحدة من الهيئات والمحاكم الانتقالية. وعلى هذا، ورغم ما يبدو من ثنائية بين العدالة والعفو، يمكن النظر إلى الحقيقة والمصالحة على أنها تنويعات من تنويعات مقاربة فضّ النزاعات التي تؤكد العفو العمومي، هادفة أولاً إلى جذب المتقاتلين إلى طاولة المفاوضات، ثم تهدئة النزاعات المتقدمة. ويرى العديد من الأساتذة الآن أن تلك مقاربة قاصرة، يُعوزُها التبصّر، وقليلاً ما تؤدي إلى انتقال ديمقراطي أو إلى تهدئة طويلة المدى (Lanegran, 2005: 116)، بل إن تطبيق مقولات مطلقة، مثل الحقيقة والعدالة، مُضَلِّلٌ، لأن الذاكرة، إذا ما توحّينا التدقيق، تشتغل بوصفها أداة شديدة الوقع في أجندات مخصوصة بالغة التأثير. وعلى حدّ ما قاله لانغران: «يجب أن يُنظر، باحتراس شديد، إلى ذاكرة فظاعات الماضي الرسمية التي تمثلها مؤسسات نشدان الحقيقة، إذ هي نتيجة سيروية صَنَعَهَا ميزان القوى القائم بين الفاعلين السياسيين» (Lanegran, 2005: 112). ويعني تمحيص علاقات السلطة مُساءلة الانقسامات الإثنية والعرقية والطبقية في سياق إعادة بناء الأمة. فقد بيّن محمود ممداني، في ما يهم حالة جنوب أفريقيا مثلاً، أن هيئة الحقيقة والمصالحة، وعبر تجاهلها بعض الفظاعات، مثل نقل السود القسري، أعطت بيض جنوب أفريقيا، الذين استفادوا من استغلال السكان السود، فرصة لاستنكار التمييز العنصري، بوصفه شراً، فيما كانوا يواصلون التمتع بموارثه الاقتصادية البنيوية (Mamdani, 2000). تبدو هذه العضلات الأخلاقية حتمية الحدوث ضمن ما ينتج من هيئات الحقيقة، ومقبولة حتى من قبل أولئك الذين يعتبرون أن الآثار الإيجابية لتلك الهيئات تتجاوز آثارها السلبية بكثير. يبدو النقد القائل إن الحقيقة والمصالحة مجعولة أساساً لوضع العدالة في المرتبة الأقل أهمية أكثر إزعاجاً. ففي التسعينيات، وعلى الرغم من الثناء العالمي على هيئة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، تصاعد القلق لدى العديد من الناس إزاء القول إن الإبادة والتطهير الإثني، وعدداً آخر من الفظاعات، ينبغي أن تمرّ من غير عقاب. وأدى ذلك إلى المقاربة الأخرى المقابلة المسماة المحاكم الدولية. في سنة ١٩٩٣، كانت محكمة

الأمم المتحدة الجزائة الدولية ليوغسلافيا السابقة أول محكمة جرائم حرب تُنشأ منذ الحرب العالمية الثانية، ثم تبعتها سلسلة من المحاكم خُصّت بها كل من رواندا وسيراليون وكولومبيا وتيمور الشرقية والعراق وأفغانستان، واشتغل البعض منها بموجب القانون الدولي حصراً، فيما مزجت أخرى بين القانونين الدولي والوطني، وبين القضاة الوطنيين والدوليين. كان طموح آليات المقاضاة هذه أن تُبني قطيعات حقيقية عبر العقاب. ولكن، غالباً ما يكون من المستحيل عملياً تطهير كل الطبقات السياسية وأنصارها، إذ إن ذلك يجعل السجون تكتظ، ويصيب اقتصاد البلدان بالركود. وعليه، فإن المحاكم تُحرز في أفضل الأحوال قيمة رمزية. وعبر التركيز، خاصة على خروق حقوق الإنسان القاسية، تُحدث التأثير نفسه الذي لهيئات الحقيقة، أي التدليل على أن البلد انتقل من سياسات الترويع إلى سياسات الذاكرة والاعتراف. لا سبيل إلى التشكك في إيجابية مواجهة القادة المسؤولين على خروقات كبيرة لحقوق الإنسان في مواقع مثل ليبيريا والعراق والتشيلي وسربيا للمحاكم، ولكن مما لا يُشكَّ فيه سَوَاء بسواء أن نظام العدالة الدولية الوليد هذا لا يتصف بالكمال، وأنه متداخل مع المصالح الغربية. إن المواقع التي أُفردت في المحاكم الدولية كلها بلدان اشتبكت على الغالب مع القوى الغربية على خلفية سجلاتها في حقوق الإنسان أو خرقها للقانون الدولي، ولكن قليلاً ما كان ذلك هو السبب الوحيد. كما أن البعض من المحاكم الدولية، مثل التي خُصّت رواندا وكمبوديا، فشلت فشلاً ذريعاً في مواجهة الفترات التي سبقت المجازر الرئيسية وأعقبها، وهي التي كانت توشك أن تُلقى الضوء على تورط القوى الغربية في دعم المعتدين. وحتى في البلدان التي تمّت فيها ملاحقتهم، كان ذلك بطيئاً، وباهظ النفقات، وغير عملي، كما كان عليه الأمر في رواندا، حيث اقتُرف عشرات الآلاف مجازر، في حين لم تُدَن حتى الآن إلا دزينة من الأشخاص بغرامة قدرت بمئتي مليون دولار أمريكي سنوياً.

وَجَدت مظاهر القصور هذه صدًى لها في الشرق الأوسط، فكما بيّن ذلك محامي حقوق الإنسان محمد المغربي، يتم التساؤل ما إذا كان الدفع في اتجاه تركيز المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الوزير الأول اللبناني رفيق الحريري سنة ٢٠٠٥ مكرساً حقاً للعدالة الدولية (Mughrabi, 2008): كيف يمكن لبلد ذي تاريخ طويل من الاغتيالات السياسية وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد المستشري أن يتحمّل التركيز على جريمة واحدة؟ وكيف يمكن أن يُبرَز إنفاق مقدار سنوي يبلغ أربعين مليون دولار أمريكي، في حين لا تكاد كل ميزانية (وزارة) العدل اللبنانية السنوية تبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي؟ بل إن نقد مغربي يصل به إلى حدّ اعتبار إنشاء محكمة الحريري تناقضاً مع القانون الدولي والقانون اللبناني مثلاً بمثل. فمع الإقرار بمشروعية التعلق بتحقيق العدالة في جريمة شنيعة أودت بحياة قائد عربي كبير، يُحوّل واقع حال محكمة الحريري إلى سلاح سياسي في يد واحدة من قوى الاصطفاف الوطني والإقليمي والدولي في لبنان الذي تُجاهل فيه حاجة أعمق إلى إصلاح قضائي، ومعالجة لتاريخ انتهاكات حقوق الإنسان، وسيُظهر بالمقارنة، ولا شك، محدودية جريمة اغتيال الحريري، بل إن التسييس الحقيقي الذي دُجّ فيه بمحكمة لبنان، والذي ساهم في تصاعد الاصطفاف السياسي إلى حدّ بلوغه النزاع العنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨، ذو صبغة إشكالية (Khairallah, 2008).

ثالثاً: أجوبة متشككة

ليس لبنان إلا واحداً من الأمثلة التي تبين كيفية استخدام ما في سيرورة المحاكم والحقيقة والمصالحة من إمكانات تغيير من قبل مختلف فاعلي الدولة والفاعلين الأهليين، وكذا الفاعلين الدوليين ذوي الأجندات السياسية المتغيرة. عادة، يشوّه التسييس المفرط للألفاظ المستخدمة في وصف مختلف الممارسات المقامة في سرد العنف، السيرورة التي تكون بصدد القيام في المجتمع. ويقرّ الاستنتاج الأساس أن الحقيقة والمصالحة مثال مأمول أكثر من كونه انعكاساً للتعقيدات الحقيقية لسياسات الذاكرة التي تظهرها العديد من الدراسات المهمة بالسياقات العربية. وليس من المفاجئ أن تردّ شعوب الشرق الأوسط بتشكك على إعلانات الحقيقة والمصالحة. ففي النهاية، يمثل إنجاز خطاب ذاكرة أداة شديدة القوة في بناء الذاتيات، وليست سياسات التلاعب جديدة على مواطني الأنظمة المتسلطة. ويضاف إلى ذلك، فقدان الثقة عمّا تبديه السرديات الغربية الكبرى تجاه مسارات كونية يُدعى إمكانية تطبيقها على العالم غير الغربي. يمكن لعدم التمييز الصارخ بين القوة والخطاب الكوني أن يقود إلى الهتاف بعدالة المنتصر من قبل العديد من المجموعات التي لا تفهم أن تجربتها التاريخية الخاصة الفريدة مدمجة شكلياً في مبادرة مصالحة رسمية. على الأرض، وفي سياق واقع بلدان الشرق الأوسط السياسي، وعلى موجات الوسائط الإعلامية العربية المتنامية النقد والتعقيد، يتبدّى التشكك ذاته على صور مختلفة. فقد ردّ الشيعة والأكراد بريبة بالغة على مبادرة جامعة الدول العربية للمصالحة التي أطلقت سنة ٢٠٠٤، مشددين احتراسهم من الصبغة السنيّة للجهاز، وعدم إدانته صدام حسين ماضياً. وينير المراشي وميسكين هذه المسألة عبر التركيز على تحديد من يمتلك الحق في تشكيل هيئة لها سلطة سرد فظاعات الماضي. فعقب الاجتياح الأمريكي للعراق، حيث فشلت الدولة وقوات الاحتلال في الإدلاء بسردية واضحة التحديد لمعالم المنتصرين والمنهزمين، دفعت كل المجموعات الطائفية والسياسية التي سبق أن تعرّضت للأذى بسردياتها الخاصة، معيقة بما لا مناص منه ظهور سيرورة وطنية للمصالحة، على الرغم من المبادرات التي أطلقتها الدولة والجوار والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه كان هناك، وعلى نطاق واسع، انشغال واضح لدى الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والسكان بالحاجة الماسة إلى «التعامل مع الماضي»، على أن كل المبادرات المتولدة عن ذلك نُسفت بالعنف المتواصل في العراق. ويرى الكاتب أن تواصل النزاع المنخفض الكثافة، لا يعوق ظهور مبادرات للحقيقة والمصالحة، ولكنه يغيّر التركيز على الوقاية من النزاع المستقبلي ليضعه على فضّ للنزاع أكثر تقليدياً (Al-Marashi and Keskin, 2008).

يمثل عدم التوافق الغالب بين الرواية الرسمية للأحداث، والتجربة المعيشة التي خاضتها الجماعات وخاضها الأفراد الذين عانوا القمع والعنف، مصدراً آخر للتشكك. تحدد كل من المواقع والمشاركين والهياكل التنظيمية والتدقيق التاريخي المرتبطين بمؤسسات قول الحقيقة، أيّ مظاهر الماضي التي تُدمج في الاعتبار العمومي، وأيّها التي تقصى منه. وكما بيّنت ذلك في عملي حول ثقافة الذاكرة في لبنان ما بعد الحرب، فإن الإنتاج الثقافي غير محصّن بالمرّة ضد سيرورة الإقصاء هذه (Haugbolle, 2007)، بل يمكن للإعلان الذاتي عن موضوعية الذاكرة الثقافية أن يُعتم على موقعها السياسي والاجتماعي الخاص. تصبح

مسألة الإقصاء حساسة بصفة خاصة عند المحاكمات. انتقد الإعلام والمجتمع المدني في لبنان والمغرب والجزائر والسودان المحاكم وهيئات الحقيقة التي أنشئت خلال السنوات الخمس الماضية، محاججين بأن التركيز على مستوى واحد من العنف أو على قلة منتخبة من مستوياته، يقفز على حقب تاريخية أخرى. ويمكننا، بوصفنا ملاحظين، أن نقرأ هذه الاحتجاجات، وأن نتابعها بيسر نسبي، ولكن الحقائق الرسمية للمشاريع المدعومة من الدولة، والمُسوّغة دولياً، تتفاعل أيضاً مع البلدان العربية على مستويات جذرية. وهنا يصير الفهم المناسب للتفاعلات بين الواقع الاجتماعي والخطاب حاسماً. ويتطلب مثل هذا الفهم عملاً ميدانياً يستقي معطياته أنثروبولوجياً، مثل ما كان في عمل أندرس هاستروب حول مُهَجَّرِي منطقة دارفور في السودان (Hastrup, 2008). وكما بيّن، فإن مسألة المسافة الفاصلة، في معنيي الزمان والمكان معاً، عمّا كان من الردود على أحداث العنف التي جدّت هناك والمضمنة في مختلف مقاربات الأفراد التي تطالب مختلف الهيئات بتمثيلهم، مظهرٌ حاسمٌ ومتجاهل غالباً من مظاهر الصناعة المابعدية للمطالب. انطلاقاً من متى؟ ومن أين؟، يمكن للمرء أن يطالب بإحقاق «الحقيقة» حول ما كان يتم في دارفور منذ سنة ٢٠٠٢، وصولاً إلى الإبادة العرقية، صدرت أكثر الانتقادات لرواية الحملة المضادة للتمرّد المدعومة من الدولة السودانية عن الولايات المتحدة، عبر تشكيلة من المنظمات الشعبية التي لم تطأ قدم أية واحدة منها أرض السودان. ويبيّن هاستروب أن مختلف بناءات الحقيقة حول دارفور التي صيغت في لغة قانونية آتية من الخارج تصطدم بالتجربة المعيشة للمهجرين في دارفور، ولكنه يبيّن أيضاً كيفية تبنيهم وإعادة توطينهم في منطقة مخيمات اللاجئين من أجل خدمة أهداف مختلفة. وهو يرى، من خلال وجود المنظمات غير الحكومية الغربية، أن لقاموس من الألفاظ القانونية السابقة الوجود على التجربة المحلية، قوّة على النفاذ، وإعادة بناء الحقائق على الأرض. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من مقاومة الدولة السودانية للتدخل الأجنبي من أجل حل أزمة دارفور، لم يكن بمستطاعها أن تتجاهل التعريفات الخارجية للأزمة ولغة الثقافة القانونية الدولية. وعليه، فإن عمل هاستروب يشهد على التمثيلات المُشوّهة التي ولّدها نظام العدالة الدولية الوليد، ولكنه يشهد كذلك على قدرته الواسعة على إعادة هندسة السياسات الوطنية والمحلية.

تجاه هذا التهديد بالتدخل الخارجي، التزمت بعض البلدان العربية برواية عنف الماضي، إما عبر ضمان العفو أو ببناء صيغ مختلفة من هيئات الحقيقة والمصالحة. فقد تم تنظيم العفو والمصالحة في الجزائر عبر وضع الميثاق الوطني للمصالحة والسلم الذي ظهر بمرسوم سنة ٢٠٠٦، والذي صمم لمعالجة الفظاعات التي ارتكبت خلال الحرب بين الإسلاميين والدولة خلال التسعينيات. وقد استثنت المبادرة المناضلين الإسلاميين المتهمين بارتكاب المذابح من الغفران، وضُمّنَت الحصانة العامة لقوات الأمن. ويحتاج جورج غوف أن هذه الآلية سمحت للنظام الجزائري بأن يحرز توازناً بارعاً بين الاعتراف بالفظاعات وتفادي التغيير الجذري (Joffè, 2008). ولكن المقاربة تلقت إدانة عالمية من قبل مجموعات حقوق الإنسان الدولية وأطلقت نقداً واسع النطاق داخل الجزائر من قبل من أظهر أن المبادرة خدمت مصالح النظام عبر تضمين تأويله الخاص للحرب الأهلية في القانون، بحيث

أُحكمت الإشارةُ إلى إدانة المجموعات الإسلامية. وعليه، فإن المثال الجزائري يمثل «إعلان حقيقة» من الأعلى، أكثر من أن يكون سيرورة حقيقة ومصالحة فعلية.

مقارناً بالجزائر، يبدو المغرب تجربةً ناجحةً، بل ربما كان قصة رواية الذاكرة الناجحة في الشرق الأوسط العربي. امتدح الغرب هيئة الدولة المغربية للعدالة والمصالحة على أنها أداة أساسية للإصلاح القضائي والسياسي في الشرق الأوسط العربي، وليست أدنى نتائج محاولاتها إدماج تعاون مع المجتمع المدني، بما في ذلك أدوات الحقيقة والمصالحة، ضمن السيرورة السياسية. وبدلاً من النظر إلى الهيئة على أنها نقطة تحول «الانتقال الديمقراطي» العربي، أو على العكس من ذلك على أنها تعمية ديمقراطية على الاستحقاقات المستوجبة على النظام الملكي الذي أنشأها، حاجج ملاحظون ذوو حسنٍ نقدي، مثل فريدريك فايرال، وسوزن سلايموفيتش، بأن تجربة البلد مع الحقيقة والمصالحة تتضمن مآزق دفع تغيير التسلسل في المغرب (Vairel, 2008, and Slyomovics, 2005). فمن ناحية، توفقت مصالح المجموعات الشعبية المتكونة رئيسياً من مساجين سابقين ونشطاء يساريين أكثر من أي بلد عربي آخر في النفاذ إلى الوسائط العمومية، وفي الحصول على تعاطف مع مشاريعهم في إحياء الذكرى والتعويض، ولكن، في الوقت نفسه، نجح النظام عبر استقطاب النشطاء المعارضين في الهيئات الرسمية في وضع حدود «الحقائق» التي تشملها جلسات الاستماع العمومية. ويحاجج فايرال بأن النشطاء الرئيسيين الذين أطلقوا هذا التجنّد الذي شرّع فيه في نهاية التسعينيات دولوا معركتهم عبر إخراجها في صيغة حقيقة ومصالحة. ومن خلال ذلك صار بإمكانهم أن يخوضوا حواراً مع النظام، مستقوين باعتراف دولي، وإذاً بمعرفة «خبراء المجتمع المدني» وكاريزماهم الضرورية لشرعنة جهودهم إزاء العالم الخارجي. ولكن كان على هؤلاء النشطاء أن يدفعوا ثمناً باهظاً لتحويلهم ممارساتهم وبرامجهم من التعبئة ونضال الشوارع إلى مشاركة في السياسات العمومية وتعاون مع السلطات. ولئن أنتجت الهيئة بعض النقاش العمومي حول الماضي، فقد كان ذلك على الرغم من جلسات الاستماع العمومي أكثر مما كان بفضلها، وهي التي كانت في القلب من نشاطاتها وحُدّدت بصرامة. لم يتم ذكر الجلادين بالاسم، ولا المؤسسة الملكية تلك التي كانت المهندس الأول والمستفيد الأكبر من الخروقات الفظة لحقوق الإنسان خلال السبعينيات والثمانينيات. إجمالاً، لقد اكتسبت الدولة المغربية إذاً غنماً سياسياً من هيئة العدالة والمصالحة (Vairel, 2008).

رابعاً: ثقافة الذاكرة، أو «الذاكرة المنبجسة من أسفل»

يُحدّث نظام العدالة الدولية الوليد، الذي تجسّده هيئات الحقيقة والمحاكم الدولية وما تعتمد من خطابات كونية الأبعاد، أثراً في عدد كبير من البلدان العربية. طُبّقت آلية المحاكم في العراق ولبنان والسودان، كما رُكّزت هيئات حقيقة حقيقية في الجزائر والمغرب. وفي مواضع أخرى، ولأسباب مختلفة، واصلت الدولة التخلي عن مسؤوليتها في معالجة مواريث العنف. ففي سورية تُركت خروقات كبرى تجاه اليساريين والإسلاميين في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من غير معالجة من قبل الدولة البعثية. وكما وثّقت ذلك في غير هذا الموضوع، لم تفلح سياسة اللفّ بالصمت، إذ انتظمت مجموعات المجتمع

المدني منذ أواخر التسعينيات حول ذاكرة السجن والتعذيب (Haugbolle, 2008a and 2009). على أنه، كما توحى به قراءة معمّقة لذاكرات السجن، وحتى إذا ما توفّق النشطاء السياسيون والثقافيون في التنظيم على خلاف كل التوقعات، فإن مراقبة الدولة المتواصلة للثقافة والإعلام حدّت من الذاكرات المناوئة، ودفعت بها إلى هوامش الثقافة العمومية في سورية، وبما قلل من آثارها في الجمهور الواسع.

وعلى الرغم من هذه النقائص، فإن حالة «الحقيقة المنبجسة من الأسفل» (Truth "from below") في سورية، تُبرز أن تركيز فضاء عقابي بوصفه نقطة تركيز انتباه الأمة، والعالم الخارجي أحياناً، ليس الطريق الأمثل للتعاطي مع الماضي. إنه دائم الحدوث في المجتمع من «خلف الكواليس»، وكثيراً ما لا يكون في خدمة «الحقيقة» وحدها. والحقيقة أن سياسات الذاكرة الوليدة في الشرق الأوسط تظهر في المجتمع وتُصاغ، إلى حد بعيد، بوصفها مشروعاً «ثقافياً» مضاداً للدولة. تُوجد مثل هذه الممارسات «ذاكرات متكافحة جماهيرياً» (Haugbolle, 2008) تعبّر عن هيمنة مضادة، وتؤلّفها، كما نَظَرُ لذلك غرامشي وآخرون (Gramsci, 1971). يستثمر النشطاء والكتاب المنخرطون في ثقافة الذاكرة طاقاتهم الإبداعية في «إعادة مفصلة» الدولة المهيمنة في محاولة لـ «فك تمفصل» منطق مناداة تلك الدولة بالذاتية الوطنية (Chalcraft and Noorani, 2007: 11). تُركّز سيرة إعادة المفصلة على خطاب جديد حول الفرد بوصفه ضحية، لا على اعتباره مواطناً. وبتعبير آخر، تتمثل دعائم الحقائق وذاكرات الهيمنة المضادة في حقائق فردية، وذاكرات فردية، وبصفة أعم في حقيقة تتعلق بالفرد الحُرّ بوصفه أساس المجتمع. وعليه، يتوجّب أن يُنظر إلى ثقافة الذاكرة على أنها مفصلة مهمّة للأيديولوجيا الليبرالية في الشرق الأوسط. ولا يعني ذلك أن روايات الضحايا تصدر عن مجموعات زمنية حصراً، فقد دُعِمَ المساجين السياسيون الإسلاميون والشيوعيون السابقون في سورية قصة الجسد الفردي نفسه الواقع ضحية حبس الدولة وتعذيبها (Saleh, 2006).

أعني من وراء تأكيد أهمية الحقيقة المنبجسة من أسفل إدخال تمييز أساسي بين إعادة التركيب على المستوى الفردي ومشاريع الرواية الجماعية التي تدعمها الدولة. وكما أبرز ذلك شالكرافت ونوراني مُحَقِّقَيْن، يتجاهل التمييزُ الجذريّ بين ثقافة متخفية وأخرى عمومية، أشكال القوة المشغلة في المواضيع الحميمية ومناطق التداخل بين الصنفين سواء بسواء (Chalcraft and Noorani, 2007: 8). يُرجّحُ الإثبات الذي تقيمه الدراسات الحديثة حول الذاكرة في الشرق الأوسط إلى حدّ ما تفاعلاً متصاعداً بين الحقول الخطابية المشادة من مصادر مختلفة، تتضمنها هرميات وطنية ودولية. لم تولّد سياسات الرعب والترويع المتبعة طوال عقود إلا ذاكرات متكافحة جماهيرياً بدت شبيهة تماماً بتلك التي يحملها قدامى المساجين السوريين: كانوا صفاراً ومسحوقين ومنفصلين عن بعضهم البعض وعن الانتباه الدولي. ولكن الأمور تغيّرت في العديد من المواضيع الأخرى على خلاف سورية، إذ تشارك البلدان العربية الآن، وكذلك الفاعلون الدوليون، في رواية العنف، وانبعث حقل جديد للاحتجاج. ليس الأمرُ المفاجئُ مقاومة المجتمعات العربية لسياسات الرعب والنسيان، بل مدى تزايد قدرة المقاومة الثقافية على كسر قالب عشرينات الصمت الإجماعي. ولا تعني

ذاكرة الأحداث العنيفة، وإعادة مفصلة العدالة التاريخية كذلك، أن تحرز الأصوات التي لم تكن من قبل تُسمع موقعا لها، بل أن تطالب بإعادة كتابة كامل التواريخ الوطنية، بوصفها نتيجة للربغة في «حقيقة شاملة» جديدة حول الماضي، وحول الحاجة إلى تغيير جذري في الحاضر.

ربما كانت فلسطين أكثر من أي بلد عربي آخر شاهداً على التنامي العضوي لثقافة الذاكرة خلال العقود الأخيرة، إذ تشكل فلسطين وإسرائيل ما يمكن اعتباره ذاكرة المنطقة المركزية على اعتبارها في أدنى الاحتمالات مرتبطة بالحرب العالمية الثانية، وبمحاکمات نورمبورغ اللتين توجدان على لائحة الانشغال الغربي بسياسات الذاكرة. ما يزال تركيز دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، وما نتج منه من نكبة أو من تهجير جماعي للشعب الفلسطيني، يمثلان، بعد ٤٥ سنة، مسألة أساسية وموضوع جدل محتدم على جانبي الحد الإسرائيلي - الفلسطيني في أعقاب سيرورة أوصلو. برزت ذاكرات المحرقة الحية خلق إسرائيل في عام ١٩٤٨، ويستخدم استذكار الإبادة النازية لليهود في تذكير العالم بحقها الأخلاقي في الوجود، وفي الدفاع عن نفسها. وعلى النقيض، تزايد اعتماد ذكريات النكبة لدى الفلسطينيين، بوصفها أساسات لرواية أوصلو المضادة التي تفترض حق الشعب الفلسطيني في العودة، وفي الاعتراف بمعاناته، كما تم الاعتراف بمعاناة الشعب اليهودي سواء بسواء (Hill, 2008). اعتبر الكثير من الفلسطينيين أوصلو بمثابة «مصالحة كاذبة» أجريت تحت الإكراه، ولرد على ذلك أصبحت النكبة شعار ذكرى مركزياً مُنتجاً للعديد من مشاريع التاريخ الشفوي والمناسبات الإحيائية، تماماً كما هو عليه الأمر بالنسبة إلى عدد من الأعمال الأكاديمية الملتزمة ذات الاهتمام بالذاكرة الاجتماعية في الشرق الأوسط (Khalili, 2007, and Sa'di and Abu-Lughod, 2007). ويمكن النظر إلى تملك ذاكرات النكبة ضمن الخطاب الفلسطيني خلال العشرين سنة الأخيرة على أنه تاريخ وطني وليد متكامل يتصف بكونه «حقيقة منبجسة من الأسفل»، يشهد عليها أكاديميون أجانب ومنظمات أجنبية. وكما يقترح هيل، يمكن لهذا التركيز أن ينتهي إلى محاولة الاشتباك مع ذاكرات الأزمة والمعاناة الإسرائيلية، وهو الاشتباك الذي قد يكون في النهاية ضرورياً إذا ما كان على إسرائيل أن تواجه مطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بالحق في سرد تاريخي كان قبل مقموعاً (Hill, 2008).

عندما يشرع ضحايا القمع المنهجي العنيف بالانتظام، فإنهم ينظمون في الآن نفسه الزمن بطرق جديدة تتحدى الغائية الوطنية، وفي هذا المعنى يكون الماضي ذاته حقلاً متحرراً. إن الزمن الذي ينقضي بدءاً من فعل العنف، يُغيّر محفزات الناس في إعادة رواية الأحداث، وتثبت حقائق جديدة تتحدى تلك السرديات الوطنية السابقة القبول. وبإمكان المرء أن يحتاج أن أمر نقاش حرب الاستقلال الجزائرية، على سبيل المثال، تطلب من فرنسا ثلاثين سنة، كما استغرقت مواجهة إسبانيا ماضيها الفاشي عقوداً. وعليه، ليس لنا أن ننتظر ميلاد سياسات ذاكرة مكتملة في الشرق الأوسط في سياق ما تشهده من النزاعات، وما تزال تعايشه من الأنظمة القمعية قبل الانتقال الفعلي إلى الديمقراطية. على أن إيجاد مسافة زمنية تفصل عن أحداث العنف، ليس تفسيراً كافياً لظهور سرديات جديدة، فالحقائق حول ما جدّ تظهر، وتعاود الظهور في قوالب جديدة، تبعاً لما تسمح به تقلبات

المناخات السياسية. توحى اللحظة المخصوصة التي شهدت ذلك الظهور في الشرق الأوسط، على أثر فشل القومية والقوميات، وفشل دولة النماء الاشتراكي، وفي سياق النظام العالمي الجديد، بأن البعض من أقوال الحقيقة صار، على الأقل، موضوع ازدراء جراء التحول إلى مدى تاريخي جديد. وعلى ما تواجهه اللحظة الانتقالية من أطراد السؤال جراء فشل مشاريع إدخال الديمقراطية، وتجدد الدولة القمعية، وانكشاف مصالح القوى الغربية في المنطقة الذي هز بقوة مصداقية خطاب حقوق الإنسان، كفت ذاكرات العنف عن القبول ببداية وجود خط فاصل بين قمع الماضي ومسؤولية الحاضر، كما كانت تفعل في السابق. وبدلاً من ذلك، وكما اقترحت ذلك في هذا المقال، يصبح قول الحقيقة حلبة تتواجه فيها مصالح متناقضة، يبدو أنه ما يزال للدولة فيها اليد الأعلى. يمكن أن تكون لحظة سياسات «كما لو» قد انقضت، ولكن سياسات الذاكرة لم تكن في «زمن» تحرر جديد غير ملتبس. تُقضي مبادرات تبني المصالحة التي توجهها الدولة ضرورة معالجة مظاهر الماضي المربكة، بحيث تؤدي دوراً في ما يجري من محاولات بنيوية في التصرف في العالم الرمزي الذي عبره يصنع من النسيان شرط إمكان للدولة الوطنية (Makdisi and Silverstein, 2006a: 5). وفي ما تفسح هذه المطالب مجالاً لأصوات ناقدة تطالب بالتعويض عن فضاعات الماضي، يمكن أن ينظر إليها في الآن نفسه، وفي حالات عدة، على أنها آلية تصرف مأكرة لا تختلف عن العمل على إدخال الليبرالية السياسية الذي يسمح للأنظمة أن تسترضي العالم الخارجي والمجتمع المدني مع البقاء في السلطة. وإزاء هذا الواقع المخيب، تدل ثقافات الذاكرة السارية في الوطن العربي على رغبة حقيقية وإمكانية متزايدة للمقاومة ومحاصرة السلطة الخطابية للأنظمة القائمة. يرغب العرب، مثلهم مثل كل الشعوب، في أن تقال تواريخ أخرى، وهم بصدد إيجاد طرق لقولها، حتى وإن لم يكن ذلك مؤدياً بالضرورة إلى تغيير سياسي.

خاتمة

تُظهر الدراسات الحديثة حول ثقافة الذاكرة وسياساتها في البلدان العربية وجود نماذج من التماثلات البنيوية، على الرغم من الاختلاف الشديد الحاصل بين تجارب البلدان العربية مع العنف. إن ما يبرز من هذه الروايات المختلفة هو وجود طريق عذابات ممتد، يتوجب اجتيازه قبل بلوغ حالة من الإحساس الواسع بأي نوع من العدالة التاريخية في أغلب مجتمعات الشرق الأوسط الحديثة. لدى خروجها من حقبة رقابة الدولة اللصيقة على المجال العمومي، شهدت البلدان العربية منذ بدايات التسعينيات ظهور نقاشات بسطتها كل الأطراف على صيغة الحقيقة والمصالحة. وقد أطلق هذا الانفتاح نزاعاً حول الماضي، تضاربت فيه المصالح في مستوى ما تحت الدولة، وكذا المستويين الوطني والدولي، ومطالبات بالحقيقة حول الحروب والحروب الأهلية وقمع الدولة. وكثيراً ما ضاع المعنى الصحيح للحقيقة والمصالحة في تلايف ذلك الاحتجاج، بحيث تظل أية مقارنة مع تجربة جنوب أفريقيا ضعيفة الاحتمال في كل الأحوال. فكما أشار إلى ذلك مقدسي وسيلفارشتاين، يبدو عسيراً الاقتداء بتجربة جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة في الشرق الأوسط، إذ إنها تعكس ظرفاً تلقت فيه بنية الميز العنصري وأفكاره هزيمتها، لا عبر وسائل عسكرية، بل من خلال

سيرورة سياسية (Makdisi and Silverstein, 2006a: 17). ما من موقع في الشرق الأوسط هزمت فيه الأفكار والبنى السياسية المنتجة للعنف الملاحظ حالياً، في ما عدا العراق، حيث انتقدت إلى نهايتها عبر القوة الخارجية. وعليه، فعندما تطبق الحقيقة والمصالحة من قبل أنظمة لديمقراطية إلى حد بعيد، مثل المغرب والجزائر، تتسم السيرورة منذ انطلاقتها. ولكن البديل الممارس هو الإنكار، كما هو عليه الأمر في سورية، حيث كتمت الدولة ثقافة الذاكرة بقوة. زمن الصمت القسري زمن ولّى وانقضى، وهو لا يمثل نموذجاً لأي من البلدان العربية يرغب في العدالة والاعتراف بالماضي.

وعلى الرغم من نقائص المبادرات المدعومة من الدولة، ومن العدالة الدولية، ومن ثقافات الذاكرة الوطنية الشعبية الجذور، فإن ثمة سبباً للتفاؤل. فمع أن العديد من الباحثين في الذاكرة الاجتماعية في الشرق الأوسط ينتقدون قصور المبادرات الرسمية للمصالحة، فإن أغلبهم يتشاطرون أملاً متفائلاً يعقدونه على قادة هذه المنطقة وأفرادها، بما يسمح لأصوات متكاثرة أن تُسمع من طرف العموم، ولفضاء أنماط من التعبير متخالفة أن يُخلق. من الإيجابي أن يتحدث العديد من الناس بالحقيقة، حتى وإن كانوا يخاطرون بحياتهم أو بمقوماتها، وأن توجد ثقافات الذاكرة في القلب من مشاريعهم الإنسانية التي تسعى إلى استرداد الأفراد المروّعين لكرامتهم، وإلى إجبار المجتمع على الاعتراف بمعاناتهم.

على الرغم من تواصل ما يشهده الشرق الأوسط العربي من تنامي القمع العنيف، وكتمان العديد من الأصوات الراوية لأحداث الماضي والحاضر العنيفة من قبل أجهزة الدولة، فإن احتجاجات على سرديات الدولة تواصل الظهور، ويكتسح شعور بضرورة التعاطي مع مواضع نزاعية المزيد من الفضاء. تبدو سياسات الغش والتزوير المفضوح من الماضي في أغلب البلدان العربية، وحتى في بلدان مثل سورية، حيث تُطبق الدولة بخناق افتراضي على ثقافة الذاكرة، لا يعوق انعدام سيرورة سياسية مدعومة دولياً، ظهور إجابات وأفكار في مجالي المثقفين والثقافة، لا بل هو في الحقيقة يولدها. ويظهر ذلك أن الناس يرغبون في تحديد المسؤوليات، وفي النقاشات المفتوحة، وفي نوع من الحقيقة والمصالحة. ليست هذه مفردات عديمة المعنى، فهي، مثل الديمقراطية، مرغوب فيها كونياً، ولكنها، مثلها مثل الديمقراطية، قابلة أيضاً للارتهاق بالمناورات السياسية □

المراجع

- Anderson, Benedict (1991). *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.
- Armbrust, Walter (1996). *Mass Culture and Modernism in Egypt*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Ashplant, T. G, Graham Dawson and Michael Roper (eds.) (2000). *The Politics of War Memory and Commemoration*. London: Routledge.
- Ayubi, Nazih N. M. (1995). *Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East*. London: I. B. Tauris.

- Barahona de Brito, Alexandra (ed.) (2001). *The Politics of Memory: Transitional Justice in Democratizing Societies*. Oxford: Oxford University Press.
- Chalcraft, John and Yaseen Noorani (2007). «Introduction.» in: *Counterhegemony in the Colony and Postcolony*. edited by J. Chalcraft and Y. Noporani. London: Palgrave Macmillan.
- Cooke, Miriam (2007). *Dissident Syria: Making Oppositional Art Official*. Durham: Duke University Press.
- Dakhli, Jocelyne (2002). *Forgetting History: The Motifs and Contents of Collective Memory in Southern Tunisia*. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Davis, Eric (2005). *Memories of State-Politics, History, and Collective Identity in Modern Iraq*. Berkeley, CA: University of California Press.
- Dawisha, Adeed (2003). *Arab Nationalism in the Twentieth Century: From Triumph to Despair*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Gershoni, Israel and James Jankowski (1997a). «Introduction.» in: *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*. Edited by I. Gershoni and J. Jankowski. New York: Columbia University Press.
- Gershoni, Israel and James Jankowski (eds.) (1997b). *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*. New York: University of Columbia Press.
- Gramsci, Antonio (1971). *Selections from the Prison Notebooks*. Translated by Q. Hoare and G. Nowell Smith. New York: International Publishers.
- Hastrup, Anders (2008). «Violating Darfur: The Emergent Truth of Categories.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Haugbolle, Sune (2006). «Spatial Transformations in the Lebanese 'Independence Intifada'.» *Arab Studies Journal*: vol. 12, no. 3.
- Haugbolle, Sune (2007). «Memory as Representation and Memory as Idiom.» in: *Breaking the Cycle: Civil Wars in Lebanon*. Edited by Youssef Choueiri. London: Stacey International.
- Haugbolle, Sune (2008). «Counter-Publics of Memory: Memoirs and Public Testimonies of the Lebanese Civil War.» in: *Publics, Politics and Participation: Locating the Public Sphere in the Middle East and North Africa*. Edited by S. Shami. New York: Social Science Research Council.
- Haugbolle, Sune (2008a). «Imprisonment, Truth Telling and Historical Memory in Syria.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Haugbolle, Sune (2009). «The Victim's Tale in Syria: Imprisonment, Individualism, and Liberalism.» in: *Policing and Prisons in the Middle East*. Edited by Laleh Khalili and Jillian Schwedler. New York: Colombia University Press.
- Haugbolle, Sune and Hastrup (eds.) (2009). *The Politics of Violence, Truth and Reconciliation in the Arab Middle East*. London: Routledge.
- Hill, Tom (2008). «1948 After Oslo: Truth and Reconciliation in Palestinian Discourse.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Humphrey, Michael (2002). *The Politics of Atrocity and Reconciliation: From Terror to Trauma*. London: Routledge.
- Huyssen, Andreas (1995). *Twilight Memories: Marking Time in a Culture of Amnesia*. London: Routledge.

- Joffé, George (2008). «National Reconciliation and General Amnesty in Algeria.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Khairallah, Daoud (2008). «The Hariri and Saddam Tribunals: Two Expressions of Tortured Justice.» *Contemporary Arab Affairs*: vol. 1, no. 4.
- Khalidi, Rashid (1991). «Arab Nationalism: Historical Problems in the Literature.» *American Historical Review*: vol. 96, no. 5.
- Khalili, Laleh (2007). *Heroes and Martyrs of Palestine: The Politics of National Commemoration*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Lanegran, Kimberly (2005). «Truth Commissions, Human Rights Trials and the Politics of Memory.» *Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East*: vol. 25, no. 1.
- Lockman, Zackary (1997). «Arab Workers and Arab Nationalism in Palestine: A View from Below.» in: *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East*, Edited by I. Gershoni and J. Jankowski. New York: Columbia University Press.
- Longva, Anh Nga (1997). *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion and Society in Kuwait*. Boulder, CO: West View.
- Makdisi, Ussama and Paul A. Silverstein (2006a). «Introduction.» in: *Memory and Violence in the Middle East and North Africa*. Edited by U. Makdisi and P. A. Silverstein. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Makdisi, Ussama and Paul A. Silverstein (eds.) (2006b). *Memory and Violence in the Middle East and North Africa*. Bloomington, IN: Indiana University Press.
- Mamdani, Mahmood (2000). «The Truth According to the TRC.» in: *The Politics of Memory: Truth, Healing and Social Justice*. Edited by I. Amadiume and A. An-Na'im. London: Zed Book.
- Al-Marashi, Ibrahim and Aysegul Keskin (2008). «Reconciliation Dilemmas in Post-Ba'athist Iraq: Truth Commissions, Media and Ethno-Sectarian Conflicts.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Minow, Martha (2002). *Breaking the Cycles of Hatred: Memory, Law, and Repair*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Mughrabi, Muhamad (2008). «The Syndrome of One-Time Exceptions and the Drive to Establish the Proposed Hariri Court.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Nora, Pierre (1989). «Between Memory and History: Les Lieux de mémoire.» *Representations*: no. 26.
- Olick, Jeffrey K. (1998). «Memory and the Nation: Continuities, Conflicts, and Transformations.» *Social Science History*: vol. 22, no. 4.
- Olick, Jeffrey K. and Joyce Robbins (1998). «Social Memory Studies: From «Collective Memory» to the Historical Sociology of Mnemonic Practices.» *Annual Review of Sociology*: no. 24.
- Phelps, Teresa Godwin (2004). *Shattered Voices: Language, Violence, and the Work of Truth Commissions*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.
- Sa'di, Ahmad H. and Lila Abu-Lughod (eds.) (2007). *Nakba-Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press.
- Salamandra, Christa (2004). *A New Old Damascus: Authenticity and Distinction in Urban Syria*. Bloomington, IN: Indiana University Press.

- Saleh, Yassin Al-Haj (2006). «L'Univers des anciens prisonniers politiques en Syrie.» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*: nos. 115-116.
- Saunders, Rebecca and Kamran Aghaie (2005). «Introduction: Mourning and Memory.» *Comparative Studies of South Asia, Africa, and the Middle East*: vol. 25, no. 1.
- Sayigh, Rosemary (1994). *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*. London: Zed Books.
- Shadid, Anthony (2005). *Night Draws Near*. New York: Henry Holt and Company.
- Shryock, Andrew (1997). *Nationalism and the Genealogical Imagination: Oral History and Textual Authority in Tribal Jordan*. Berkeley, CA: Berkeley University of California Press.
- Sivan, Emmanuel and Jay Winter (1999). *War and Remembrance in the Twentieth Century*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
- Slyomovics, Susan (2005). *The Performance of Human Rights in Morocco*. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.
- Slyomovics, Susan (1998). *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village*. Philadelphia: University of Philadelphia Press.
- Swedenburg, Ted (1995). *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Tibi, Bassam (1997). *Arab Nationalism: Between Islam and the Nation-State*. 3rd ed. London: Macmillan.
- Vairel, Frédéric (2008). «Morocco: From Mobilisation to Reconciliation?.» *Mediterranean Politics*: vol. 13, no. 2.
- Varzi, Roxanne (2006). *Warring Souls: Youth, Media, and Martyrdom in Postrevolution Iran*. Durham, NC: Duke University Press.
- Wedeen, Lisa (1999). *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
- Zubaida, Sami (2002). «The Fragments Imagine the Nation: the Case of Iraq.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 34, no. 2.